بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ: 22 / 9 / 2025م

إلى معالي القاضي/ قاهر مصطفى علي – النائب العام للجمهورية اليمنية المحترم

تحية طيبة، وبعد،

الموضوع/ شكوى ضد القاضي فهد – وكيل نيابة مديرية جحاف محافظة الضالع

إشارة إلى الموضوع أعلاه، أتقدم إلى معاليكم بهذه الشكوى ضد وكيل نيابة مديرية جحاف، القاضي فهد، لما بدر منه من مخالفات جسيمة لواجباته الوظيفية وإخلاله بمبدأ الحياد، وذلك على النحو التالي:

أولًا:- وقائع الانحياز والإخلال بالتحقيق

1. انحاز وكيل النيابة إلى غريمي بشكل واضح، حيث رفض استلام المذكرة التبريرية المقدمة من ابني، ورفض طلبي بتعيين خبير مساحي لفحص الأرض محل النزاع.

2. رفض قبول القرائن التي بحوزتي من صور فوتوغرافية وصور جوية (Google Earth) التي تثبت استقطاع غريمي لأرضي وتغيير معالمها.

3. أحال ملف القضية إلى المحكمة ناقصاً وغير مكتمل، مما يخل بحقي في الدفاع ويجعل إجراءات القضية مشوبة بالقصور.

ثانيًا:- انتهاك حق ابني في محضر الأقوال

1. عند تدوين محضر أقوال ابني، كتبها وكيل النيابة بشكل ناقص ومجتزأ ولم يدوّن جميع ما أدلى به.

2. عندما سأل ابني: "هل لديك أقوال أخرى؟" أجاب ابني: "نعم"، لكنه كتب بخلاف الحقيقة: "لا توجد أقوال أخرى".

3. عند اعتراض ابني على ما ورد في المحضر، قام وكيل النيابة برفع صوته عليه وطلب منه التبصيم على المحضر تحت التهديد بالسجن، مما اضطر ابني إلى التبصيم خوفًا من الحبس، وبعدها أمر وكيل النيابة السجان بسجنه ظلمًا وعدوانًا.

ثالثًا:- تجاهل توجيهات رئيس نيابة محافظة الضالع

1. سبق أن تقدمت بشكوى إلى رئيس نيابة محافظة الضالع ضد وكيل نيابة جحاف، وقد وجّه رئيس النيابة بخط يده على الشكوى إلى وكيل نيابة جحاف للاطلاع واتخاذ اللازم طبقًا للقانون.

2. رغم ذلك، استمر وكيل نيابة جحاف في رفض قبول المذكرة التبريرية، ورفض طلبي بتعيين خبير مساحي، ورفض الطعن في شهادة أحد الشهود لوجود خصومة سابقة وصلة نسب مع غريمي، واستمر أيضًا في رفض قبول القرائن (صور Google Earth والصور الفوتوغرافية).

3. تقدمت بتظلم جديد إلى رئيس نيابة محافظة الضالع طالبًا سحب ملف القضية من يد وكيل نيابة جحاف وتحويله إلى وكيل نيابة محايد.

3. قبل تنفيذ أي توجيه من رئيس النيابة، قام بإحالة ملف القضية ناقصًا وغير مكتمل إلى المحكمة، في مخالفة صريحة لتعليمات رئيس النيابة وواجباته القانونية.

رابعا :- الطلبات

بناءً على ما سبق، ألتمس من معاليكم:

1. التحقيق العاجل في المخالفات القانونية والإنسانية الصادرة عن وكيل نيابة مديرية جحاف.

2. اتخاذ الإجراءات التأديبية والقانونية بحق وكيل النيابة لما ارتكبه من تزوير في محضر رسمي، وانحياز، وتهديد، وإكراه على التبصيم، وتجاهل توجيهات رئيس نيابة المحافظة.

3. إعادة ملف القضية إلى وكيل نيابة محايد لسماع أقوال ابني مرة أخرى وتدوينها كاملة، واعادة صياغة قرار الإتهام الكيدي، وارفاق كلاً من: (المذكرة التبريرية، طلب تعيين خبير مساحي، الطعن في شهادة أحد الشهود، القرائن التي بحوزتي {صور جوية من (Google Earth) وصور فوتوغرافي}).

4. ضمان حمايتي القانونية من أي تعسف أو تهديد أو حبس غير مشروع.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

المشتكي/ عبدالله عمر إسماعيل محسن الجعوني

التوقيع/

رقم الهاتف/ (777881596 – 772168527)